الأمم المتحدة

A/HRC/17/50

الجمعية العامة

Distr.: General
31 May 2011
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، فتسه أوغورغوز*

موجز

أعدّ هذا التقرير في أعقاب الزيارة الأولى التي أداها الخبير المستقل إلى بوروندي في الفترة من ٨ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو يهدف إلى استعراض التطور العام الذي شهدته حالة حقوق الإنسان في بوروندي والمسائل المؤسسية ذات الصلة حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

ويتضمن التقرير تحليلاً للسياق السياسي والأمني للبلد خلال فترة الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ والمجالس المحلية. وبوجه عام، جرت الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية، وحتى المخالفات المسجلة ليس من شأنها أن تضع صحة نتائجها موضع الشك. ومع ذلك، يشير الخبير المستقل إلى عدد من أعمال العنف التي ارتُكبت خلال الحملة الانتخابية وبعدها، ويلاحظ أن اجتماعات عديدة لأحزاب المعارضة قد تم منعها. ويشير إلى ما ورده من ادعاءات عديدة تتعلق بتوقيف أعضاء في أحزاب المعارضة واحتجازهم. ويشير التقرير أيضاً إلى عدد من الأحداث المتنوعة المتصلة بالعنف السياسي، تجسدت بوجه خاص في مواجهات بين مجموعات من الشباب الناشطين وفي اعتداءات باستخدام القنابل اليدوية وأعمال قتل.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

الرجاء إعادة الاستعمال

وفيما يتعلق بالسياق المؤسسي، يشير الخبير المستقل إلى "مشاورات وطنية" أجريت في مختلف أصقاع البلاد بشأن إنشاء لجنة لتقصي الحقيقة وتحقيق المصالحة إضافة إلى إنشاء محكمة خاصة لمقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في سياق مختلف النزاعات التي شهدتها بوروندي. واختتمت هذه المشاورات الوطنية في نهاية آذار/مارس ٢٠١٠ وأحيل التقرير الخاص بها إلى رئيس دولة بوروندي في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. علاوة على ذلك، أُحرز تقدّم كبير على درب إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان باعتماد قانون ينص على إنشاء هذه اللجنة ويخولها صلاحيات هامة.

ويشير الخبير المستقل أيضاً إلى الادعاءات الرئيسية التي وردته بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما انتهاكات الحق في الحياة وفي السلامة الجسدية، التي يعزى جزء كبير منها إلى وكلاء الدولة. ويعرب عن استيائه بوجه خاص إزاء ما ورده من ادعاءات تتعلق بحالات إعدام خارج نطاق القضاء نفذها أفراد تابعون للقوة العامة بحق ما لا يقل عن تسعة أشخاص في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتفيد تقارير أيضاً أن عديد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان تعرضوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمضايقات تستهدف حقهم في حرية التعبير. وفي الختام، يوجه الخبير المستقل الانتباه إلى بطء النظام القضائي وإلى تردّي الأوضاع داخل السجون.

ويختتم الخبير المستقل تقريره بسلسلة من التوصيات الموجهة إلى حكومة بوروندي والمجتمع الدولي. ويحث بوجه خاص حكومة بوروندي على بدء حوار بناء مع جميع أحزاب المعارضة، وفتح تحقيقات في المزاعم المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان واتخاذ ما يلزم من تدابير لتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة في أقرب الآجال، ومواصلة ومضاعفة الجهود التي بدأتها حكومة بوروندي من أجل إصلاح نظام القضاء، لا سيما الإصلاحات المتعلقة بتوظيف القضاة واستقلاليتهم، والإسراع بإنشاء آليات للعدالة الانتقالية تكفل استكمال عملية المصالحة الوطنية، والتعجيل بتفعيل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في ظل الاحترام الكامل لمبادئ باريس. ويناشد الخبير المستقل المجتمع الدولي أن يزيد دعمه المقدم إلى حكومة بوروندي في مجالات عديدة، ولا سيما في مجال بناء قدرات النظام القضائي.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٥	٤
ثانياً –	الحالة العامة في البلد	٦-٣٤	٥
	ألف– السياق السياسي	٦-١٦	٥
	باء – السياق الاقتصادي والاجتماعي	١٧-٢٠	٨
	جيم– السياق الأمني	٢١-٢٤	٨
	دال – السياق المؤسساتي	٢٥-٣٤	١٠
ثالثاً –	حالة حقوق الإنسان	٣٥-٦٠	١٣
	ألف– الادعاءات الرئيسية المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية	٣٥-٥٧	١٣
	باء – إصلاح النظام القضائي	٥٨-٦٠	٢٠
رابعاً –	التوصيات	٦١-٦٩	٢١
	ألف– توصيات موجهة إلى الحكومة البوروندية	٦١-٦٦	٢١
	باء – توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي	٦٧-٦٩	٢٢

أولاً- مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٤/١٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، والذي طلب بموجبه المجلس إلى الخبير المستقل أن يقدم إلى المجلس في دورته السابعة عشرة تقريراً عن أنشطته وأن يشارك في حوار تفاعلي.

٢- وقد أُعد هذا التقرير في أعقاب الزيارة الأولى التي أداها الخبير المستقل إلى بوروندي في الفترة من ٨ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو يهدف إلى استعراض التطور العام لحالة حقوق الإنسان في بوروندي والمسائل المؤسسية ذات الصلة حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

٣- وخلال هذه الزيارة الأولى إلى بوروندي، سعى الخبير المستقل إلى الاتصال مباشرةً بأكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة لجمع معلومات عن المسائل المشمولة بهذا التقرير. وعلى مستوى السلطات البوروندية، التقى الخبير المستقل بالأمين العام لوزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، وبكل من الوزير المكلف بالتضامن الوطني وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، ووزيرة العدل، والوكيل العام للجمهورية، ورئيس ديوان مدير الدائرة الوطنية للاستخبارات، ورئيس هيئة الأركان العامة لقوات الجيش الوطني، والمدعي العام لدى المحكمة العسكرية، والمدير العام لشؤون السجون، ومدير سجن مبيمبا، ورئيس حزب الأغلبية (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية) وأعضاء في لجنة التوجيه الثلاثية المعنية بالمشاورات الوطنية المتعلقة بإنشاء آليات العدالة الانتقالية في بوروندي. وأعرب الخبير المستقل عن رغبته في لقاء وزير الشؤون الخارجية ووزير الداخلية ووزير الأمن العام ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية أو، إذا تعذر ذلك، نائبه الأول. غير أن هذه اللقاءات لم تكن ممكنة. وتحادث الخبير المستقل أيضاً مع ممثلين عن عدد من الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان وعن منظمات غير حكومية، محلية ودولية، كما تحادث مع ممثلين عن جماعة الباتوا ومع العديد من الموظفين السامين التابعين للمكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي وأعضاء من السلك الدبلوماسي (بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا)، فضلاً عن ممثل الوكالة البريطانية للتنمية الدولية التابعة لوزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويود الخبير المستقل أن يتوجه بالشكر مرة أخرى إلى محاوريه كافةً لما أبدوه من استعداد وتعاون وما وفروه من معلومات ثمينة.

٤- ويود الخبير المستقل أيضاً أن يشيد بحكومة بوروندي على روح التعاون التي أبدتها خلال كامل فترة الزيارة. ويعرب عن امتنانه للحكومة على موافقتها على معظم اللقاءات التي كان قد طلبها وعلى جميع التنقلات والزيارات التي اعتبرها ضرورية لإنجاز مهمته.

ويتوجه بالشكر أيضاً إلى فريق الأمم المتحدة القطري، ويعرب عن امتنانه بوجه خاص لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي الذي ساهم في إنجاح بعثته.

٥- ويقدم الخبير المستقل في هذا التقرير عرضاً موجزاً عن السياق السياسي وعن انتخابات عام ٢٠١٠ وتشكيل الحكومة الجديدة. ثم يستعرض تطور حالة حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير وكذلك عملية إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويختتم تقريره بعدد من التوصيات الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

ثانياً- الحالة العامة في البلد

ألف- السياق السياسي

١- الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية، وانتخابات مجلس الشيوخ والمجالس المحلية

٦- أجريت الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية، وانتخابات مجلس الشيوخ والمجالس المحلية في ٢٤ أيار/مايو و٢٨ حزيران/يونيه و٢٣ تموز/يوليه و٢٨ تموز/يوليه و٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على التوالي.

٧- وشارك في الانتخابات البلدية ٢٤ حزباً وخمسة مرشحين مستقلين. وكانت نتائج الانتخابات على النحو التالي: المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية: ٦٤ في المائة من الأصوات؛ حزب قوات التحرير الوطنية: ١٤ في المائة؛ اتحاد التقدم الوطني: ٦ في المائة؛ الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية (ساهوانيا): ٥ في المائة؛ حركة التضامن والديمقراطية: ٤ في المائة؛ الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية - زيغاميبانغا: ٢ في المائة من الأصوات. وتقاسم كل من الأحزاب المتبقية، البالغ عددها ١٨ حزباً، والمرشحين المستقلين الأصوات المتبقية، أي نحو ٥ في المائة.

٨- ويوم الإعلان عن النتائج، طعنت مجموعة مؤلفة من ١٢ حزباً معارضاً، منها حزب قوات التحرير الوطنية والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - ساهوانيا والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وحركة التضامن والديمقراطية والاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية، في صحة النتائج مدعيةً حدوث حالات تزوير ومخالفات واسعة النطاق. ونددت هذه الأحزاب بالمخالفات التي تخللت عملية الاقتراع والتي تمثلت في قيام الحزب الحاكم بملء صناديق الاقتراع ببطاقات مزورة. وأعربت المجموعة كذلك عن شكها في حياد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ودعت إلى إعادة إجراء الانتخابات. وفي مرحلة أولى، امتنعت هذه الأحزاب عن رفع المسألة إلى السلطات القضائية المختصة؛ ثم تقدمت، في مرحلة لاحقة، بطعون إلى اللجان الانتخابية الإقليمية المستقلة وفقاً للقانون الانتخابي. غير أن اللجنة الوطنية

المستقلة للانتخابات رفضت هذه الطعون مدعيةً أن الأحزاب التي طعنت في صحة النتائج لم تقدم أدلة كافية لإثبات ادعاءاتها.

٩- أما المراقبون الوطنيون والدوليون الذين نُشروا في مختلف أنحاء البلد قبل العملية الانتخابية وفي أثنائها فقد أعلنوا أن الانتخابات أجريت وفقاً للمعايير الدولية وأن ما لوحظ من مخالفات وأوجه قصور في تنظيم الانتخابات ليس من شأنه أن يضع صحة نتائجها موضع الشك.

١٠- وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، سحب كل من حزب قوات التحرير الوطنية والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - ساهوانيا والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وحركة التضامن والديمقراطية والاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية - زيغاميبانغا المرشحين عن كل منها من الانتخابات الرئاسية ليحذو حذوها، في مرحلة تالية، ستة أحزاب أخرى. وقامت الأحزاب المنسحبة، البالغ عددها ١٢ حزباً، بتشكيل ائتلاف سياسي تحت اسم "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير في بوروندي" (التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري). واتهم هذا التحالف المجتمع الدولي بالانحياز للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بسبب اعترافه بنتائج الانتخابات البلدية وطلب إلى أعضائه المنتخبين أن يقاطعوا المجالس البلدية المنتخبة.

١١- ورغم انسحاب أحزاب المعارضة المذكورة، أجريت الانتخابات الرئاسية في ٢٨ حزيران/يونيه. وأعيد انتخاب المرشح الوحيد، الرئيس المنتهية ولايته بيير نكورنزيزا، بنسبة ٩١ في المائة من الأصوات، وذلك على الرغم من النداء الذي وجهته المعارضة من أجل مقاطعة الانتخابات. وذكرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية بلغت ٧٦ في المائة مقابل ٩١ في المائة في الانتخابات البلدية. وأشار المراقبون الدوليون إلى التحسينات التقنية المسجلة في إطار الانتخابات الرئاسية، لا سيما فيما يتعلق بعملية فرز بطاقات الاقتراع. غير أن الخبير المستقل تلقى معلومات عن أعمال عنف عديدة ارتكبت قبل الحملة الانتخابية وبعدها وعن منع اجتماعات نظمتها أحزاب المعارضة. علاوة على ذلك، وردت الخبير المستقل ادعاءات عديدة تتعلق بتوقيف واحتجاز أعضاء تابعين للأحزاب السياسية المعارضة.

١٢- ورغم قرار المقاطعة الذي اتخذه التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري، أجريت الانتخابات التشريعية في التاريخ المحدد لها، أي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، بمشاركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري. وحقق المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية فوزاً عريضاً في الانتخابات بحصوله على ٨١ مقعداً، بينما حصل اتحاد التقدم الوطني على ١٧ مقعداً والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري على خمسة مقاعد. وبلغت نسبة المشاركة، حسب الأرقام المعلنة، ٦٦ في المائة. واعتبر المراقبون الدوليون أن الانتخابات كانت محكمة

التنظيم وجرت في أجواء سلمية. غير أنهم أعربوا عن أسفهم لاعتقال عدد من أعضاء أحزاب المعارضة وإحجام اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن اتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيز شفافية العملية الانتخابية.

١٣- وفي ٢٨ تموز/يوليه، شرعت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في إجراء الانتخابات غير المباشرة لمجلس الشيوخ من أعضاء المجالس البلدية رغم أن عدداً من المقاعد في هذه المجالس ظلت شاغرةً نتيجة استمرار المقاطعة التي قررها حزب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري. ولم يشارك في هذه الانتخابات إلاّ المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني. وقد حصل الأول على ٣٢ مقعداً من أصل ٣٤ مقعد، معززاً بذلك الأغلبية التي يتمتع بها في جميع المؤسسات السياسية المنتخبة.

١٤- أما انتخابات المجالس القروية أو لجان الأحياء ورؤساء المجالس القروية أو لجان الأحياء، فقد أجريت في أجواء اتسمت بالهدوء يوم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأسفرت هذه العملية عن انتخاب ٥٣٤ ١٤ ممثلاً، من بينهم ٢٨٦ ٢ امرأة.

٢- تنصيب الحكومة الجديدة

١٥- في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، عيّن رئيس الدولة رسمياً المتصرفين البلديين في ١٠٥ دوائر بلدية من أصل ١٢٩ دائرة موزعة على مختلف أنحاء البلد، وذلك بعد انتخابهم من أعضاء المجالس البلدية. وقد أعاق النداء الذي وجهه التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري لمقاطعة المجالس البلدية، انتخاب المتصرفين البلديين في مجالس الدوائر البلدية التي فازت بها أحزاب المعارضة. وفي مرحلة لاحقة، شغل أعضاء أحزاب المعارضة المنتخبون مقاعدهم في المجالس البلدية بصفة تدريجية، متحدين بذلك النداء الموجه من التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري لمقاطعة المجالس البلدية. وفي بعض المجالس الأخرى، شُغلت المناصب من مرشحين آخرين أُدرجت أسماؤهم على نفس قوائم المجالس البلدية. ووقت صياغة هذا التقرير، تم تشكيل ١٢٧ من أصل ١٢٩ مكتباً من مكاتب المجالس البلدية.

١٦- وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، أدى الرئيس بيير نكورنزيزا اليمين الدستورية بمناسبة تنصيبه رئيساً لولاية ثانية. وقد أعلن في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تنصيبه عن أولويات حكومته الجديدة التي تتمثل في تحقيق الأمن والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ومكافحة الفساد. وبعد مضي بضعة أيام، شكل الرئيس، وفقاً للدستور، حكومة جديدة تتألف من ٢١ عضواً.

باء- السياق الاقتصادي والاجتماعي

١٧- خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠، أجرت الحكومة تقييماً لورقتها الاستراتيجية لمكافحة الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٠). وجاءت نتائج التقييم متباينة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر وإيجاد بيئة مواتية لازدهار الأعمال. ومع ذلك، يشير التقييم بوضوح إلى أن بوروندي حققت نتائج إيجابية في عملية توطيد السلام. وقد بدأت عملية صياغة المرحلة الثانية لهذه الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٨- وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أصدرت الحكومة تقرير عام ٢٠١٠ عن الأهداف الإنمائية للألفية الذي يشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وإذ يقرّ برنامج الأمم المتحدة بإمكانية تحقيق هذه الأهداف فيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي وإحراز تقدم ملموس في قطاع الصحة، يرى أنه سيكون من الصعب بلوغ الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع في بوروندي بحلول عام ٢٠١٥.

١٩- ويجدر بالتذكير أن النتائج التي حققتها بوروندي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية هي ثمرة المبادرات التي اتخذتها الحكومة منذ عام ٢٠٠٦ لضمان مجانية التعليم الابتدائي للجميع فضلاً عن مجانية الرعاية الصحية للمرأة الحامل وللأطفال دون سن الخامسة. ومع ذلك، يعرب الخبير المستقل عن أسفه لأن هذه التدابير لم تصحبها تدابير لتخصيص الموارد الكافية من أجل تنفيذها على نحو فعال.

٢٠- وحصل الخبير المستقل، خلال بعثته، على معلومات من عدد من الشركاء الذين يساعدون حكومة بوروندي في تنفيذ هذه التدابير. فعلم أن هؤلاء الشركاء قدموا دعماً كبيراً من أجل تسجيل الأطفال في المدارس وإتاحة خدمات الرعاية الصحية بالمجان. ورغم المشاكل التي تعترض حكومة بوروندي في مساعيها، يرى الخبير المستقل أن الحكومة تستحق التشجيع في كل ما تبذله من جهد. وبناءً عليه، يناشد الخبير المستقل المجتمع الدولي أن يستمر في تعاونه مع بوروندي وأن يعزز هذا التعاون.

جيم- السياق الأمني

٢١- اتسم الوضع الأمني بتزايد التوتر بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية. ففي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٠ - وهما الشهران اللذان أجريت خلالهما أول عمليات الاقتراع - تعددت أحداث العنف السياسي التي تمثلت بوجه خاص في مواجهات بين ناشطين من الشباب وهجمات بالقنابل اليدوية. وتعزى أعمال العنف هذه إلى عدم نضج بعض الجهات الفاعلة السياسية وعدم ثقتها باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات المشتبه في انحيازها لطرف معين. ومن الأسباب الأخرى

التي قد تفسر تكرر أحداث العنف السياسي التي شهدها البلد قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، عدم قدرة النظام القضائي على مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في الماضي. وقد لاحظ عديد المراقبين المتواجدين في بوروندي أن بعض الجهات المسؤولة عن أعمال العنف هذه قد حظيت بود الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية. ومن الأمثلة التي يقدمونها على ذلك، أعمال العنف التي ارتكبها عدد من الشباب المنتمين إلى الحزب الحاكم لمنع اجتماعات سياسية نظمها شباب ينتمون إلى حزب قوات التحرير الوطنية في بلدة بوبارانغوي في كيروندو، بشمال البلد.

٢٢- وفي الفترة من ٩ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، جدت في مختلف أنحاء البلد ثماني مواجهات كبرى بين مجموعات من الشباب يدعون انتماءهم إلى الحزب الحاكم ومجموعات أخرى تنتمي إلى أحزاب المعارضة. وقد توقفت هذه المواجهات غداة الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وبينما اعتبر بعض المراقبين أن أعمال العنف هذه اندلعت بطريقة تلقائية أو عرضية، ففي ليلة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أي بعد الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات البلدية التي أكدت الفوز العريض للحزب الحاكم، نفذ مجهولون أربع هجمات باستخدام القنابل اليدوية ضد مواقع مدنية. وتكاثرت هذه الهجمات خلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبلغ عدد الهجمات بالقنابل اليدوية، التي استهدفت بشكل متزايد مواقع محددة، كالمكاتب المحلية للجنة المستقلة للانتخابات في مقاطعة موينغا ومحلاً لبيع المشروبات الكحولية في مقاطعة كايترا، ما لا يقل عن ٧٢ هجمة. وقد خلف الهجوم الأخير نحو ٢٠ جريحاً. وتعرضت ١٣ عربة من العربات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لعمليات رشق بالحجارة. ويذكر أن هذه الهجمات ارتكبها موظفون سابقون في عملية الأمم المتحدة في بوروندي سابقاً[(١)]. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ألقت الشرطة القبض على أربعة أشخاص يشتبه في ضلوعهم في هذه الأعمال ونقلتهم إلى سجن مبيمبا في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٢٣- وعلم الخبير المستقل أن الوضع الأمني ازداد خطورة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، عندما تجمع عدد كبير من الشباب قرب مقر حزب قوات التحرير الوطنية لمنع توقيف زعيم الحزب، آغاتون رواسا. فقد جدت اشتباكات بين هؤلاء الشباب وأفراد في الشرطة الوطنية البوروندية الذين تمكنوا من دخول المبنى. وأسفرت هذه الاشتباكات عن إصابة أربعة من أنصار الحزب بجراح وعن توقيف ٣٢ آخرين. ويُذكر أنّ آغاتون رواسا غادر محل إقامته في بوجمبورا في ١٦ تموز/يوليه وفر من البلد. ويذكر أيضاً أن زعماء آخرين من المعارضة غادروا البلد مؤكدين خشيتهم من التهديد والتخويف أو الاضطهاد بسبب نشاطهم السياسي. ومن

(١) انتهت ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وحل محلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

بين هؤلاء الزعماء، باسكالين كامبايانو من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية – زيغاميبانغا، وليونارد نيانغوما من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وآليس نزوموكوندا من التحالف الديمقراطي من أجل التغيير، وألكسيس سيندوجي من حركة التضامن والديمقراطية.

٢٤- وتدهور الوضع الأمني في الشمال الغربي للبلد خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لا سيما في بلدات عديدة من مقاطعات ريف بوجمبورا وبوبانزا وسيبيتوكي. فإلى جانب أعمال القتل، تعرضت البيوت والمحلات التجارية للسطو المسلح. وفي يومي ١٠ و١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عُثر على ١٠ جثث في بلدة جيهانغا بمقاطعة بوبانزا. وتبين أن الضحايا هم من سكان البلدة المذكورة، وتقرر دفن الجثث على ضفة نهر ورسيزي بسبب حالة التحلل الشديد. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ نفذت مجموعة من الرجال يرتدون الزي العسكري هجوماً أدى إلى مقتل ١١ شخصاً وإصابة ١٥ آخرين بجراح في مزرعة لقصب السكر تابعة لشركة "Tanganika Business Company". علاوة على ذلك، عثرت السلطات الأمنية والإدارية في منطقة غاتومبا ببلدة موتيمبوزي (مقاطعة ريف بوجمبورا) على ٢٠ جثة في نهر روسيزي الواقع على الحدود مع جمهورية الكونغو. ويذكر أن ١٨ جثة من أصل الجثث الـ ٢٠، أربع منها هي جثث لأشخاص يرتدون أحذية وأزياء عسكرية، اكتشفها صيادون في الفترة من ٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأكد سكان في المنطقة أن ثلاث جثث كانت مقطوعة الرأس.

دال- السياق المؤسساتي

١- العدالة الانتقالية

٢٥- يشكل وضع آليات العدالة الانتقالية جزءاً لا يتجزأ من اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي الموقع في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠. فقد أوصى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره ١٦٠٦ المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بإنشاء آليتين، آلية قضائية وأخرى غير قضائية. ولهذا الغرض، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يشرع في مفاوضات مع الحكومة البوروندية. وتناولت هذه المفاوضات، التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٦ ثم في آذار/مارس ٢٠٠٧، إنشاء لجنة لتقصي الحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة تعنى بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة خلال مختلف النزاعات التي شهدتها بوروندي. وفي أعقاب هذه المفاوضات، اتُفق على استبعاد جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب من قرار العفو؛ وعلى استشارة شعب بوروندي حول طرائق إنشاء هذه الآليات؛ وعلى تشكيل لجنة توجيه ثلاثية تشرف على المشاورات الوطنية.

٢٦- وفي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نظمت لجنة التوجيه الثلاثية، التي تتألف من ستة أعضاء يمثلون الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني، مشاورات وطنية في مختلف مقاطعات البلد البالغ عددها ١٧ مقاطعة. ونظمت أيضاً مشاورات خاصة برعايا بوروندي المقيمين في الخارج وذلك في كل من دار السلام وبروكسل في ١٤ و٢١ آذار/مارس ٢٠١٠، على التوالي.

٢٧- واختتمت المشاورات الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٠. وأحيلت نسخة التقرير المتعلق بهذه المشاورات والمؤرخ في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى رئيس دولة بوروندي، وأحيلت نسخة أخرى إلى الممثل التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة في بوروندي بعد بضعة أيام. ومع ذلك، يشار إلى أن التسليم الرسمي لهذا التقرير لم يتم بعد وقت زيارة الخبير المستقل. ونتيجة لذلك، شكك بعض منظمات المجتمع المدني البوروندية في الإرادة الحقيقة للحكومة بخصوص إنشاء آليات العدالة الانتقالية وأعربت عن خشيتها من التلاعب بنتائج التقرير. وأعرب الخبير المستقل، خلال زيارته، عن استيائه لتأخر عملية إنشاء هذه الآليات ودعا السلطات إلى نشر التقرير النهائي المتعلق بالمشاورات الوطنية. غير أن هذا التأخير يمكن أن يعزى إلى المدة الاستثنائية التي استغرقتها العملية الانتخابية التي تطلبت حشد جزء كبير من الإدارة. وفي نهاية المطاف، سُلم التقرير المتعلق بالمشاورات الوطنية إلى كل من رئيس الدولة والممثل التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة خلال حفل رسمي نُظم في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويجري في الوقت الراهن توزيع التقرير في مختلف أنحاء البلد وهو متاح حالياً على الموقع الإلكتروني التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[٢]. وقد أحاط الخبير المستقل علماً مع التقدير بتصريحات رئيس الدولة التي مفادها أن العدالة الانتقالية تمثل إحدى أولوياته، مؤكداً بذلك الإرادة التي كان قد عبر عنها بخصوص هذه المسألة في الخطاب الذي ألقاه في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ بمناسبة تنصيبه. ويأمل الخبير المستقل أن تُترجم هذه الإرادة على أرض الواقع. وتحقيقاً لهذا الغرض، لا بد أن تراعى الشواغل والاقتراحات التي أعربت عنها مكونات المجتمع المدني البوروندي خلال المشاورات الوطنية قدر الإمكان في إطار عملية إنشاء آليات العدالة الانتقالية.

٢- اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان

٢٨- أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة، في مجلس الوزراء، مشروع قانون ينص على وضع الأسس القانونية لهذه اللجنة. وأحيل مشروع القانون هذا إلى البرلمان بعد مضي أشهر قليلة. غير أنه لم يتسن للبرلمان مناقشة مشروع القانون بسبب الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية. وعلم الخبير المستقل من الحكومة، خلال زيارته إلى بوجمبورا، أن مشروع

(٢) انظر http://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/BIIndex.aspx.

القانون المتعلق بإحداث اللجنة المذكورة سيعرض على التصويت وسيتم سنه قبل نهاية عام ٢٠١٠.

٢٩- وذكّر الخبير المستقل الحكومة بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٩ (A/HRC/RES/9/19)، الذي طلب بموجبه المجلس إلى بوروندي أن تنشئ لجنة مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس[٣]. وكان الخبير المستقل قد أعرب أيضاً للحكومة عن قلقه إزاء مدى توافق مشروع القانون مع الشروط الواردة في مبادئ باريس، ولا سيما الشروط المتعلقة بإجراء التعيين وبمركز أعضاء اللجنة. فمشروع القانون بالصيغة التي أحيل بها إلى البرلمان يتضمن أحكاماً لا يمكن أن تكفل استقلال هذه المؤسسة بسبب اختيار مفوضي اللجنة وتعيينهم من جانب السلطة التنفيذية انطلاقاً من قائمة بأسماء المرشحين تقدمها مختلف المؤسسات والهيئات التي يتبع لها المرشحون. فمبادئ باريس تولي أهمية قصوى لصيغ تعيين المفوضين وللمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في العملية. ذلك أن التمثيل الكافي لمختلف مكونات السكان داخل اللجنة يشكل ضمانة لاستقلاليتها ويكفل بالتالي مصداقيتها لدى عامة السكان والمراقبين الوطنيين والدوليين.

٣٠- وتجدر الملاحظة أن عملية إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان حظيت بدعم شركاء وطنيين ودوليين أعربوا عن رغبتهم في أن تخول هذه المؤسسة صلاحيات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بوروندي. ومن بين هؤلاء الشركاء، قدمت منظمات غير حكومية على وجه الخصوص ملاحظاتها إلى الحكومة حول مسألة مدى توافق مشروع القانون مع مبادئ باريس. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أحالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الحكومة ملاحظاتها حول طريقة تعيين المفوضين والميزانية المخصصة للمؤسسة. وأعرب الخبير المستقل، خلال زيارته إلى بوروندي، عن أسفه لأن هذه الملاحظات لم تراع في مشروع القانون الذي قدم إلى البرلمان.

٣١- وفي نهاية المطاف، اعتمد البرلمان القانون المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويلاحظ الخبير المستقل بعين الرضا أن القانون يراعي معظم الملاحظات التي أبدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ويعكس الشواغل التي كان قد أعرب عنها خلال زيارته إلى بوروندي، ولا سيما ملاحظاته وشواغله المتعلقة باستقلالية المؤسسة وحيادها. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أصدر رئيس الجمهورية هذا القانون بعد أن صدق عليه مجلس الشيوخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

---

(٣) قرار الجمعية العامة رقم ١٣٤/٤٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والمتعلق بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (انظر الوثيقة A/RES/48/134 بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ ومرفقها المعنون *المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان*).

٣٢- ويرحب الخبير المستقل بإنشاء اللجنة التي تتألف من سبعة أعضاء وتتمتع بصلاحيات واسعة. وهو يدعو الآن إلى التعجيل بتفعيل هذه المؤسسة في ظل الاحترام الكامل لمبادئ باريس ويطلب إلى جميع شركاء بوروندي أن يدعموا عملية إنشاء هذه المؤسسة وبدء أنشطتها.

٣- أمين المظالم

٣٣- يلاحظ الخبير المستقل بعين الرضا اعتماد القانون رقم ٠٣/١ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والمتعلق بتنظيم وتسيير مؤسسة أمين المظالم. وبموجب أحكام المادة ٦ من هذا القانون، تتمثل مهمة أمين المظالم في بحث الشكاوى والتحقيق في الأخطاء التي ترتكب في إطار التصرف الإداري وفي انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها وكلاء الدولة؛ وتوجيه توصيات إلى السلطات المختصة؛ وأداء دور الوسيط بين الإدارة والمواطنين؛ والاضطلاع بمهام عامة تتمثل في تقريب وجهات النظر بين السلطات السياسية والاجتماعية وتحقيق المصالحة بينها بناءً على طلب من رئيس الجمهورية؛ ومراقبة سير الإدارة العامة.

٣٤- ويرحب الخبير المستقل بإنشاء هذه المؤسسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ملاحظاً أن مؤسسة *أمين المظالم* منصوص عليها في اتفاقات أروشا للسلام والمصالحة. وبما أن هذه المؤسسة حديثة العهد، ليس باستطاعة الخبير المستقل أن يقيم دورها ومدى فاعليتها بطريقة موضوعية. وهو ينوي تقديم تقييمه بخصوص هذه المؤسسة في أعقاب زيارته المقبلة إلى بوروندي.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

ألف- الادعاءات الرئيسية المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية

١- انتهاكات الحق في الحياة

٣٥- تفيد تقارير أن أفراداً تابعين للقوة العامة، وعلى وجه التحديد أفراد في الشرطة الوطنية البوروندية وقوات الدفاع الوطني، ضلعوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في انتهاكات متعددة للحق في الحياة. ففي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قام أفراد تابعون للقوة العامة بإعدام تسعة أشخاص بإجراءات موجزة. وتفيد التقارير أيضاً أن الشرطة قامت في ٢٦ آب/أغسطس بتوقيف شخص في موزيغاتي (مقاطعة بوبترا) وأعدمته في نفس اليوم بحجة أنه نصب لها كميناً؛ وقد تولت الإدارة البلدية والشرطة دفن جثة هذا الشخص في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ دون إعلام أسرته. ويزعم أن أربعة أشخاص أوقفتهم الشرطة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في بوغاندا (مقاطعة سيبيتوكي) أُعدموا

بإجراءات موجزة في نفس اليوم. وقد أعلنت الشرطة أنها تعرضت لهجوم عندما قررت اصطحاب هؤلاء الأشخاص إلى موقع السرقة بغية تحديد هوية لصوص آخرين. وأفادت الشرطة العدلية أن العيارات النارية أصابت الضحايا في مستوى الجزء الأعلى من الجانب الأيمن للعمود الفقري والجبين والصدر والفخذ والقفص الصدري. وقد قامت الإدارة والشرطة بدفن الضحايا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دون الاتصال بالأسر. علاوة على ذلك، تشير تقارير إلى توقيف ستة أشخاص آخرين في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ببلدة بوغاندا (مقاطعة سيبيتوكي) على أيدي أفراد تابعين لقوة الدفاع الوطني، وذلك استناداً إلى معلومات وردتهم من أحد العاملين في دائرة الاستخبارات. ويذكر أن هؤلاء الأشخاص سُلموا إلى الشرطة في بوغاندا التي احتجزتهم في زنزاناتها. وفي حدود الساعة الحادية عشرة ليلاً من اليوم الذي اعتقلوا فيه، اقتادت الشرطة ثلاثة من بين الأشخاص الأربعة إلى وجهة مجهولة. ثم عُثر على جثثهم في نهر روسيزي بمنطقة غاتومبا الواقعة في بلدة موتينبوزي (مقاطعة ريف بوجمبورا) أيام ٥ و٦ و٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويُذكر أيضاً أن أفراداً تابعين لقوة الدفاع الوطني أعدموا، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، واحداً من أفراد قوات التحرير الوطنية في جيتارا موكا بمنطقة روزيبا الواقعة في بلدة كانيوشا، ببلدية بوجمبورا، وهو يحاول الفرار. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر أكدت الهيئة العامة لأركان قوات الدفاع الوطني لشعبة حقوق الإنسان والعدالة التابعة للأمم المتحدة ضلوع عناصر تابعين لها في هذه العملية.

٣٦- وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أبلغ الوكيل العام للجمهورية الخبير المستقل بأنه قد أنشأ لجنة تتألف من أربعة قضاة وضابطين في الشرطة العدلية للتحقيق في الانتهاكات المذكورة أعلاه وتقديم تقرير إلى النيابة العامة في غضون شهر. وبيّن أن ما حمله على إنشاء هذه اللجنة، خطورة القضية ومدى تعقدها. غير أن الخبير المستقل أعرب له عن انشغاله من أن هذه اللجنة لم تبدأ نشاطها بعد مضي ثلاثة أسابيع على إنشائها. وكان من المقرر أن تقدم اللجنة تقريرها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. إلا أن وزيرة العدل ذكرت، في مؤتمر صحفي عُقد في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أن اللجنة لم يكن باستطاعتها إنجاز مهمتها نتيجة انعدام الموارد المالية. وقد أعرب الخبير المستقل عن استيائه من هذا النقص في الموارد، معتبراً أن ذلك من شأنه أن يعزز الشعور بالإفلات من العقاب الذي يسود أوساط الرأي العام البوروندي. وبناءً عليه، يحث الخبير المستقل الحكومة على أن تخصص لهذه اللجنة ما تحتاجه من مواد للعمل بشكل مناسب.

٣٧- وذكّر الخبير المستقل، خلال اللقاء الذي جمعه مع النائب العام، أن لجنة مماثلة كانت قد أُنشئت من أجل التحقيق في اغتيال نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية[٤]، وأن هذا الملف لا يزال قيد التحقيق. ويرى الخبير المستقل أن على النيابة العامة

(٤) اغتيل إرنست مانيرومفا، نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية، وهو منظمة غير حكومية بوروندية يقع مقرها في حي موتنغا، جنوب بوجمبورا، في الليلة الفاصلة بين الثامن والتاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في بيته على أيدي أفراد مجهولين قاموا أيضاً بأعمال نهب داخل البيت واستولوا، حسب التقارير، على العديد من الوثائق المتصلة بأنشطة المنظمة.

أن تحرك الدعوى العمومية ضد المشتبه في ارتكابهم لانتهاكات حقوق الإنسان دون المرور عبر هذه اللجان.

٢- انتهاكات الحق في السلامة الجسدية

٣٨- تلقى الخبير المستقل من مصادر مختلفة معلومات تشير إلى ارتفاع عدد حالات انتهاك الحق في السلامة الجسدية. وتفيد هذه المعلومات أن المسؤولين عن الانتهاكات هم، في معظم الحالات، من العاملين في دائرة الاستخبارات وأن الضحايا هم من أعضاء المعارضة الذين تم توقيفهم بسبب ضلوعهم المزعوم في هجمات بالقنابل اليدوية خلال الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات الرئاسية والتشريعية. فعلى سبيل المثال، سجلت شعبة حقوق الإنسان والعدالة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، خلال الفترة من أيار/مايو إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ما لا يقل عن ٧٦ حالة من حالات انتهاك الحق في السلامة الجسدية من بينها ١٨ حالة تعذيب منسوبة إلى دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة الوطنية البوروندية، و٥٥ حالة إساءة معاملة منسوبة إلى أفراد تابعين إلى دائرة الاستخبارات والشرطة الوطنية البوروندية، وثلاث حالات إساءة معاملة منسوبة إلى أفراد ينتمون إلى قوة الدفاع الوطني. وتجدر الملاحظة أن الجهات المعنية لم تسجل أي حالة من حالات التعذيب في بوروندي خلال السنتين اللتين سبقتا العملية الانتخابية التي شهدها البلد في عام ٢٠١٠[٥]. ويمكن أن يعزى تصعيد حالات التعذيب بوجه خاصة إلى كون المسؤولين عن هذه الانتهاكات ظلوا دون عقاب.

٣٩- وقد التقى الخبير المستقل بعدد من المحتجزين في سجن مبيمبا في بوجمبورا، الذين أكدوا تعرضهم للضرب والتهديد بالقتل خلال استجوابهم من طرف أفراد تابعين إلى دائرة الاستخبارات الوطنية.

٤٠- وأعلن المستشار لدى المكتب التنفيذي لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية، وهو نفسه من الموظفين السابقين في الشرطة، أنه تعرض للاعتقال رفقة عضوين في حزب قوات التحرير الوطنية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ على أيدي أفراد من الشرطة ومن دائرة الاستخبارات الوطنية في إحدى محطات البترين الواقعة في بوجمبورا ، وهو في طريق العودة من مكتب حزب قوات التحرير الوطنية في موتنغا الشمالية. وعند وصوله إلى محطة البترين، شاهد عربتين تقتربان من مكان وجوده. العربة الأولى، هي شاحنة صغيرة تابعة لدائرة الاستخبارات الوطنية. وقد تعرف المستشار على قائد السيارة الذي كان مصحوباً بأفراد كانوا من زملائه في الشرطة. وقد أطلق هؤلاء الأفراد عيارات نارية في الهواء لتخويفهم ثم سيطروا عليهم واقتادوهم مباشرة إلى مكتب دائرة الاستخبارات الوطنية.

---

(٥) انظر الفقرة ٣٣ من التقرير A/HRC/16/CRP/1 المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٤١- وأكد المستشار لدى المكتب التنفيذي لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية للخبير المستقل أنه تعرض للضرب على أيدي أربعة من أفراد الشرطة خلال استجوابه بحضور رئيس ديوان المدير العام لدائرة الاستخبارات الوطنية ومساعد مدير الشرطة الوطنية البوروندية. وأعلن أن المحققين استجوبوه عن الهجمات التي نُفّذت باستخدام القنابل اليدوية في بعض أحياء العاصمة. ثم تعرض للضرب بحجر كبير الحجم في مستوى الظهر على يد فرد تعرف على هويته. وأضاف بالقول إنه تعرض للصفع والضرب على يد جندي سابق استخدم كلابة لبتر جزء من أذنه ثم أجبره على ابتلاع الجزء المبتور. وقد لاحظ الخبير المستقل آثار ندوب على أذن الضحية. ومضى المستشار يقول إن أفراداً آخرين اهالوا عليه ضرباً بمختلف أنحاء جسمه، ولا سيما الردفان والأعضاء التناسلية والوجه والأنف والجبين والقدمان. ولما وضع يديه على الأنف في محاولة لوقف النزيف، طُلب إليه أن يبتلع دمه. ولاحظ المراقبون التابعون للأمم المتحدة أن جزءاً من أذنه قد قُطع، كما عاينوا آثار التورم في مستوى ردفيه والانتفاخ في مستوى قدميه. وقال الضحية إنه تعرض للتعذيب إلى غاية يوم الاثنين الموافق ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ قبل أن يتم حبسه في المرحاض لمدة خمسة أيام.

٤٢- كما أشار الضحية إلى أن رئيس ديوان المدير العام للدائرة الوطنية للاستخبارات أمر أحد أعوان الحراسة في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ بإخراجه من الزنزانة قبل وصول مراقبي الأمم المتحدة الذين قاموا بزيارة إلى زنزانات الدائرة الوطنية للاستخبارات في ذلك التاريخ. ونُقل إلى مكان يقع على ضفة بحيرة طانغانيكا وبقي هناك إلى حين انتهاء الزيارة. وفي الطريق إلى ذلك المكان، وتحديداً بالقرب من النصب التذكاري "chez Ndadaye"، طلب إليه أحد أعوان الدائرة الوطنية للاستخبارات أن يؤدي صلاته الأخيرة قبل إعدامه.

٤٣- ويقول المستشار لدى حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية إن أحد ضباط الشرطة العدلية حرر إثر ذلك محضر استجواب طلب إليه توقيعه. غير أنه رفض التوقيع بحجة أن ضابط الشرطة العدلية لم يطرح عليه أي سؤال دقيق خلال الاستجواب. ويؤكد أنه رفع شكوى عن طريق محاميه ضد الموظفين الذين أساؤوا معاملته في مباني الدائرة الوطنية للاستخبارات، غير أن السلطات المعنية لم تتخذ أي إجراء لمتابعة الشكوى.

٤٤- وأبلغت حكومة بوروندي الخبير المستقل بأن السلطات الأمنية اتخذت تدابير تأديبية ضد نحو ١٠٠ شرطي انتهكوا مدونة أخلاقيات المهنة. ومع ذلك، أعرب الخبير المستقل عن أسفه لأن الدائرة الوطنية للاستخبارات لم تتخذ نفس التدابير في إطار تحقيقها مع المسؤولين المزعومين عن انتهاكات حقوق الإنسان للأشخاص المحتجزين في زنزاناتها. ويرى الخبير المستقل أن مسألة حقوق الإنسان في بوروندي لن تحل ما دامت السلطات مستمرة في نفي الادعاءات المتعلقة بهذه الانتهاكات. لذلك، ينبغي للسلطات البوروندية أن تسلط الضوء على الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم ارتكابها في مباني الدائرة الوطنية للاستخبارات من أجل استعادة ثقة السكان بقوات الأمن.

٤٥- ومع ذلك، يلاحظ الخبير المستقل أن قيادة قوة الدفاع الوطني أجرت تحقيقات تأديبية في بعض انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أيدي أفراد ينتمون إلى المؤسسة. فقد أُبلغ الخبير المستقل فعلاً بتوقيف العديد من المسؤولين وبفتح تحقيق من جانب مكتب التحقيق العسكري. وقد شمل التحقيق قائداً في قوة الدفاع الوطني يُذكر أنه مارس العنف الجسدي بحق شخص اقتاده عنوة إلى خارج مخفر الشرطة ببلدة بويزا صباح يوم ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ أو أمر بممارسة مثل هذا العنف. ويُذكر أن الشخص المعني توجه إلى المخفر استجابة لاستدعاء وجه إليه من ضابط في الشرطة العدلية بخصوص سرقة دراجة نارية على ملك القائد المشار إليه.

٤٦- وأشار العديد من الأشخاص الذين تحدث إليهم الخبير المستقل إلى أن معظم ضحايا سوء المعاملة أو التعذيب يمتنعون عن الإبلاغ عما يتعرضون له من ممارسات وعن رفع شكاوى إلى الهيئات القضائية المختصة خشيةً من الانتقام. ويُعزى هذا الشعور بالخوف إلى ما يتعرضون له من تهديد وتخويف من جانب أعوان دوائر الشرطة والأمن. وقد ذكّر الخبير المستقل المدعي العام لدى المحكمة العليا بأن السلطات القضائية عليها التزام بفتح تحقيقات في ادعاءات التعذيب حتى في ظل غياب شكوى مرفوعة من الضحية. فعلى النظام القضائي أن يبث الثقة في نفوس الضحايا. وينبغي على وجه التحديد أن يتلقى الضحايا تطمينات بأن السلطات المعنية تتخذ ما يلزم من تدابير من أجل حمايتهم. فغياب الملاحقات ضد الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في أفعال التعذيب أو سوء المعاملة من شأنه أن يساهم في تعزيز مناخ الإفلات من العقاب الذي يشجع بدوره على ارتكاب مثل هذه الأفعال.

٣- انتهاكات حرية التعبير وحرية الاجتماع

٤٧- تلقى الخبير المستقل معلومات تفيد بأن حالات عديدة تتعلق بانتهاك حق صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان في حرية التعبير سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثلت هذه الانتهاكات بوجه خاص في مكالمات مجهولة المصدر واستدعاءات دون موجب إلى جانب حالات التوقيف والسجن تعسفاً. وتؤكد السلطات أن حرية التعبير مضمونة في البلد وتمارس ممارسة فعلية، مستندةً في ذلك إلى وجود عدد كبير من الإذاعات والصحف في بوجمبورا. وتلاحظ السلطات البوروندية، مع ذلك، أن حرية التعبير لا يمكن أن تمارس بشكل تعسفي وأنها تستتبع تحمل عدد من المسؤوليات من جانب الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتؤكد أن بعض الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان هم في الواقع من أعضاء المعارضة.

٤٨- ويعتقد بعض وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، من جهتها، أن الحكومة تسعى إلى تكميم الأفواه وإسكات المنتقدين. ويذكّرون على سبيل المثال بالقرار الذي اتخذته وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ بإلغاء تصريح العمل الذي كانت قد منحته إلى السيدة نيلا غوشال، باحثة

من المنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان (*Human Rights Watch*). ويذكر أن هذا القرار قد اتخذ في أعقاب التقرير الصادر في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ والذي يشير إلى عدد من الإخلالات من جانب حكومة بوروندي فيما يتعلق بمنع الجرائم ذات المدلول السياسي وإجراء التحقيقات المناسبة. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ أصدرت ١١ منظمة غير حكومية وطنية ودولية، احتجاجاً على هذا القرار، بياناً أكدت فيه أن هذا التدبير هو شكل من أشكال التخويف الموجه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ودعت الحكومة إلى مراعاة النتائج الواردة في تقرير المنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان وإلى تنفيذ توصياتها من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان ذات المدلول السياسي والمعاقبة عليها.

٤٩- وفي هذا السياق، أصدرت منظمتان غير حكوميتين وطنيتان، هما مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية وجمعية حماية حقوق الإنسان والسجناء، بياناً مشتركاً بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ أكدتا فيه أن رئيسيهما، غابريال روفيري وبيير كلافيير إمبونمبا على التوالي، تلقيا تهديدات بالقتل.

٥٠- وتحدثت أحزاب في التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري أيضاً عن تعرض أعضائها للتهديد وعن انتهاكات للحق في الاجتماع. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، التقى الخبير المستقل بوفد من التحالف سلمه مذكرة تتضمن ادعاءات تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، وتحديداً باعتقالات تلاها احتجاز وبانتهاك الحق في الاجتماع وإساءة المعاملة. ويُذكر أن وزير الداخلية وجه رسالة إلى جميع الأحزاب السياسية تتضمن قراراً بمنع تشكيل أية تحالفات سياسية خارج الفترة الانتخابية. وحسب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري، تسعى السلطات القائمة بوجه خاص إلى منع التحالف من أداء عمله في محاولة منها للقضاء على مختلف أشكال المعارضة الجدية. ويُذكر أن عدداً كبيراً من المناضلين والمسؤولين المنتمين إلى التحالف اعتقلوا وزُج بهم في السجن وبحوزتهم وثائق رسمية تابعة للتحالف. وتأكيداً لهذه المزاعم، وردت في المذكرة المشار إليها أعلاه أسماء أعضاء التحالف الذين اعتقلتهم قوات الأمن واحتجزتهم وأساءت معاملتهم في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وهم في طريقهم إلى رومنجي لتنظيم اجتماع هناك. ويبدو أن قوات الأمن تلقت تعليمات واضحة من جانب الحكومة لمنع أي اجتماع سياسي ينظمه هذا التحالف خلال الفترة الانتخابية. وقد التقى الخبير المستقل بأعضاء في التحالف بسجن إمبيمبا في بوجمبورا، أكدوا له أنهم لم يمثلوا أمام قاضٍ لإقرار مشروعية احتجازهم أو إخلاء سبيلهم، وهو ما يمثل انتهاكاً لأحكام مدونة الإجراءات الجنائية البوروندية.

٥١- وفي أثناء الزيارة التي أداها إلى سجن إمبيمبا، التقى الخبير المستقل أيضاً بالسيد جون كلود كافومباغو، صحفي ومدير وكالة Net Press. ويُذكر أن السيد جون كلود كافومباغو اعتقل في مكتبه يوم ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ من قِبل مفوض الشرطة في المنطقة الغربية بناءً على مذكرة توقيف صادرة عن وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية ببلدية بوجمبورا.

وقال السيد كافومباغو إنه حضر أمام قاضٍ من أجل استجوابه. ويؤكد أن اعتقاله جاء على إثر مقال صحفي نشره في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ ينتقد فيه قوات الأمن البوروندية ويشكك في قدرتها على حماية البلد من هجوم قد تنفذه جماعة الشباب. وقد صدر المقال على إثر الهجمات التي نفذتها جماعة المتمردين الصوماليين في كمبالا بأوغندا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠ والتهديدات التي وجهتها إلى بوروندي بسبب تواجد قوات بوروندية ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٥٢- وبعد استجواب دام ساعتين دون حضور محام، أدين السيد كافومباغو رسمياً بارتكاب جريمة الخيانة ونقل فوراً إلى سجن إمبيمبا. ووجهت إلى السيد كافومباغو تهمة الخيانة وفقاً للفقرة الفرعية ٢ من المادة ٥٧٠ من قانون العقوبات البوروندي الذي يمنع على كل مواطن بوروندي "في زمن الحرب [أن يشارك] عن علم في عمل يحط من معنويات الجيش أو الوطن الغرض منه هو المساس بالدفاع الوطني". وتنطبق على جريمة الخيانة عقوبة السجن المؤبد. غير أن السلطات المختصة لم تعلن صراحة أن بوروندي تعيش حالة حرب قد تبرر تهمة الخيانة بالمفهوم الوارد في قانون العقوبات. ويُزعم أنه أودع في الحبس الاحتياطي بقرار من قاض تحقيق دون سند قانوني. فالمادة ٧١ من مجلة الإجراءات الجزائية تنص فعلاً على أن الإيداع في الحبس الاحتياطي لا يجوز إلا إذا كان هذا القرار هو الوسيلة الوحيدة التي تكفل الحفاظ على الأدلة والمحافظة على النظام العام وحماية المدان ووضع حد للجريمة أو منع تكررها أو ضمان بقاء المدان تحت تصرف العدالة.

٥٣- وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، مثل السيد كافومباغو رفقة محاميه للمرة الثانية أمام وكيل الجمهورية الذي استجوبه بخصوص التهمة الموجهة إليه. واغتنم المحامي هذه الفرصة لطلب الإفراج المؤقت عن موكله. ووعد وكيل الجمهورية بالرد على هذا الطلب في غضون ٤٨ ساعة، إلا أنه قام، بدلاً من ذلك، بإحالة الملف إلى قاضٍ أكد قرار احتجاز السيد كافومباغو. وطعن المتهم في هذا القرار بالاستئناف أمام محكمة الاستئناف في بوجمبورا التي أكدت قرار الاحتجاز في قرارها الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٥٤- وأعرب الخبير المستقل، خلال لقاءاته بوزيرة العدل والنائب العام لدى المحكمة العليا، عن انشغاله إزاء حالة السيد كافومباغو. واعتبر أن إبقاء صحفي رهن الاحتجاز هو تدبير غير ضروري في هذه الحالة وطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمة المعني في أسرع وقت ممكن. وأكدت له الجهات التي تحاور معها أن المحاكمة ستتم في القريب العاجل. إلاّ أن الخبير المستقل يعرب عن استياءه لأن السلطات القضائية لم تحدد بعد أي موعد لإجراء المحاكمة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

٤- بطء النظام القضائي وتردي الأوضاع داخل السجون

٥٥- التقى الخبير المستقل، خلال الزيارة التي أداها إلى سجن مبيمبا، بعددٍ من المحتجزين. وقد اشتكى المحتجزون من ظروف احتجازهم وبطء النظام القضائي. وما يزيد الحالة الصحية سوءاً داخل السجن التي تأوي في الوقت الراهن عدداً من السجناء يفوق طاقة الاستيعاب بأربعة أضعاف، بطء الإجراءات القضائية واللجوء المفرط إلى إجراء الحبس الاحتياطي. وقد أعرب الخبير المستقل لمدير السجن عن انشغاله إزاء الأوضاع داخل المؤسسة.

٥٦- وأعرب الخبير المستقل عن نفس الشواغل خلال لقائه بوزيرة العدل. ووجه انتباه الوزيرة إلى البطء الملحوظ في التعاطي مع بعض الملفات وإلى اللجوء المفرط إلى إجراء الحبس الاحتياطي، معتبراً أن ذلك يمثل أحد أسباب الاكتظاظ داخل السجون، ولا سيما في إمبيمبا. وذكّر الخبير المستقل بما سجل من تقدم متواضع في التحقيق في اغتيال نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية، في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إلى جانب قضايا أخرى تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٥٧- وتعهدت وزيرة العدل، في ردها، ببحث سبل تعجيل الإجراءات القضائية وتطبيق عقوبات بديلة عن السجن في حالة الجرائم البسيطة.

باء- إصلاح النظام القضائي

٥٨- يرى الخبير المستقل أن عدم ملائمة الإطار القانوني وعدم كفاية الموظفين المؤهلين تأهيلاً جيداً والنقص في المعدات والموارد المالية واللوجستية تشكل دون شك عقبات رئيسية أمام إقامة العدل على نحو جيد في بوروندي. ورغم التقدم الذي أُحرز خلال السنوات الخمس الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح الهياكل الأساسية القائمة وإنشاء هياكل جديدة وبناء قدرات القضاة، فإن التحديات المطروحة لا تزال كثيرةً.

٥٩- ويمثل استقلال القضاء أحد مواطن الضعف الرئيسية في النظام القضائي البوروندي. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يحرز تقدم يذكر في مجال تعزيز استقلال المؤسسة القضائية. زد على ذلك أن القانون المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة لم يخضع لتنقيح من شأنه أن يكفل استقلالهم، ويضمن تحديداً الأمن الوظيفي لقضاة الحكم. فتوظيف القضاة لا يتم على أساس المنافسة والمجلس الأعلى للقضاء، الذي يمثل الهيئة الضامنة لاستقلال القضاء، لا يتم تشريكه في عملية التوظيف. ويضطلع المجلس الأعلى للقضاء أيضاً بدور هامشي في مجال الإجراءات التأديبية. لذلك، يرى بعض القضاة أن قرار نقلهم من محكمة إلى أخرى هو نتيجة أحكام أصدروها في قضية أو في أخرى. وقد وجه الخبير المستقل انتباه وزيرة العدل إلى أوجه القصور هذه. وأكدت الوزيرة بوجه خاص أن السلطات المختصة ستتخذ التدابير

اللازمة من أجل تنشيط دور المجلس الأعلى للقضاء فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية وعملية التوظيف على حد سواء.

٦٠- وإضافة إلى نقص الاستقلالية التي يتمتع بها القضاة، فإن النظام القضائي البوروندي يشكو نقصاً في عدد الموظفين المؤهلين تأهيلاً جيداً واختلالاً في التوازن الإثني في تركيبته، إضافة إلى عدم الإلمام بالتشريعات الوطنية والمعايير الدولية وعدم كفاية الموارد المالية واللوجستية. ولتصحيح هذا الوضع، اعتمدت الحكومة سلسلة من التدابير. فقامت على وجه الخصوص بمعالجة اختلال التوازن في تركيبة السلك القضائي بالاستناد إلى الأصل الإثني ونوع الجنس، كما قامت بتعديل الأجور. كما أبلغت وزيرة العدل الخبير المستقل بأن الوزارة تعتزم مستقبلاً اعتماد الامتحانات التنافسية لتوظيف القضاة.

رابعاً- التوصيات

ألف- توصيات موجهة إلى الحكومة البوروندية

٦١- يحث الخبير المستقل الحكومة على تهيئة الظروف اللازمة التي تكفل لجميع الأحزاب السياسية، المستقلة والمنظمة في شكل تحالفات على حد سواء، ممارسة أنشطتها في كنف الحرية. ويناشد أيضاً الحكومة أن تشرع في حوار بناء مع جميع أحزاب المعارضة.

٦٢- وإذ يعرب الخبير المستقل عن انشغاله إزاء بطء بعض الإجراءات القضائية، فإنه يطلب إلى السلطات البوروندية المختصة بإلحاح أن تعجل التحقيقات المتعلقة باغتيال نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية، وفي الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أنها ارتكبت في مباني دائرة الاستخبارات، وفي حالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي يُزعم أنها نفذت في مقاطعة ريف بوجمبورا وبلدية بوجمبورا وبوبانزا وسيبيتوكي. كما يناشد السلطات البوروندية أن تتخذ ما يلزم من إجراءات من أجل تقديم المسؤولين عن هذه الأفعال إلى العدالة في أسرع وقت ممكن.

٦٣- ويناشد الخبير المستقل الحكومة البوروندية أن تتخذ جميع التدابير الممكنة من أجل محاكمة أفراد قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن وكذلك جميع الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في أسرع وقت ممكن.

٦٤- ويطلب الخبير المستقل إلى الحكومة البوروندية أن تواصل وتضاعف جهودها من أجل إصلاح النظام القضائي البوروندي، ولا سيما فيما يتعلق بتوظيف القضاة واستقلالهم.

٦٥- ويرحب الخبير المستقل بتسليم التقرير المعنون *"المشاورات الوطنية حول إنشاء آليات العدالة الانتقالية"* رسمياً إلى رئيس الدولة، كما يرحب بنشر هذا التقرير. ويدعو الحكومة إلى أن تعجل إجراءات إنشاء آليات العدالة الانتقالية هذه على نحو يكفل استكمال عملية المصالحة الوطنية.

٦٦- ويرحب الخبير المستقل باعتماد القانون المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. ويدعو الحكومة إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإنشاء هذه اللجنة على وجه السرعة مع مراعاة مبادئ باريس مراعاةً تامةً.

باء- توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

٦٧- يدعو الخبير المستقل المجتمع الدولي إلى الضغط على حكومة بوروندي من أجل تهيئة بيئة مواتية تكفل لجميع الأحزاب السياسية البوروندية الممارسة الكاملة لأنشطتها، وإلى حث هذه الأحزاب والحكومة على بدء حوار بناء.

٦٨- يدعو الخبير المستقل المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه المقدم إلى حكومة بوروندي في مجالات عديدة، ولا سيما في مجال بناء قدرات النظام القضائي.

٦٩- يحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على دعم حكومة بوروندي في مساعيها الرامية إلى إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وآليات العدالة الانتقالية وتفعيل عمل كل من اللجنة والآليات المذكورة بشكل ملموس.